مبارك: الحركة مستعدة لوقف العنف والاعتراف بالاتفاقيات لكنها ترفض الاعتراف باسرائيل

تل ابيب: «حماس» ستعترف بالدولة العبرية بصورة غير مباشرة عن طريق انضمامها الى منظمة التحرير

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

قالت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية في عددها الصادر صباح امس الاربعاء، ان نشطاء كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة «حماس»، قد انهوا في الاسابيع الاخيرة عملية تسجيل الاسلحة الموجودة بحوزة نشطائها شمالي قطاع غزة. وقالت الصحيفة انه تم في بعض مناطق القطاع جمع الاسلحة من نشطاء الحركة وايداعها عند كبار اعضاء الجناح العسكري للحركة.

في غضون ذلك قالت الصحيفة ان رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، خالد مشعل، اعلن مجددا ان الحركة قد توقف الكفاح المسلح اذا انسحبت اسرائيل الى حدود العام 1967، في حين قال محمود الزهار ان حركة «حماس» تعتزم تعزيز قوتها العسكرية وهي قادرة على زيادة مدى صواريخ القسام التي تطورها. واضاف الزهار ان الكفاح المسلح سيستمر حتى تحرير كامل فلسطين.

ونقل المراسل العسكري للصحيفة عاموس هارئيل، عن مصادر فلسطينية واجنبية قولها ان المستوى السياسي في حركة المقاومة الاسلامية قد اوعز الى الناشطين الشهر الماضي، بجمع السلاح. وقد تم جمع السلاح في شمالي القطاع لكن هذه العملية لم تطل مركز القطاع وجنوبه، حيث وقعت مؤخرا اشتباكات ومواجهات بين ناشطي «حماس» وناشطي «فتح» على خلفية نتائج الانتخابات الفلسطينية وفوز «حماس» على حد زعم الصحافي الاسرائيلي.

واشارت الصحيفة الى ان حركة «حماس» توقفت في الاشهر الاخيرة عن تنظيم مسيرات عسكرية بعد الذي حدث خلال المسيرة التي نظمت في مخيم جباليا. ومضت الصحيفة قائلة ان عملية تسجيل السلاح وجمعه التي بدأتها الحركة، تعكس وفق اعتقاد عدد من قادة «حماس»، محاولة من الحركة لايصال رسالة للدول الغربية، على اثر نتائج الانتخابات الفلسطينية، والتدليل على ان الحركة قادرة على فرض النظام والانضباط في صفوف اعضائها، كما ان الخطوة تدخل في باب استعداد الحركة لحالة اصدار الحكومة الفلسطينية القادمة قرارا رسميا بتمديد الهدنة الامنية وجمع السلاح من كافة التنظيمات.

وقالت مصادر اخرى للصحيفة الاسرائيلية طلبت عدم الكشف عن هويتها ان الحديث يدور عن خطوة اولية لـ«حماس» تهدف في نهاية المطاف الى توحيد «فصائل الكفاح المسلح» في جسم موحد، يكون خاضعا لحكومة حماس. وليس من المستبعد ان يكون هذا الجسم مركز قوة وثقل مضاد للاجهزة الامنية الخاضعة للسلطة، التي ستبقى أغلبها خاضعة لرئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس.

وكانت «حماس» نفت صحة هذه الأنباء، وقال القيادي في الحركة مشير المصري لـ«القدس العربي» امس الاول ان «هذه تسريبات اسرائيلية عارية عن الصحة»، فيما قال النائب المنتخب عن قائمة الحركة بشمال غزة فتحي حماد ان لا نية أبداً للحركة بجمع هذا السلاح، مضيفاً أن هذه الأنباء «عارية تماماً عن الصحة وتعرف الحركة من وراء ترويجها»، متهماً المخابرات الإسرائيلية بأنها وراء ذلك وتهدف منها ـ حسب رأيه ـ لمعرفة ما يدور برأس قادة الحركة واستطلاع الأفكار التي يفكرون بها، مؤكدا ان لا نية لدى الحركة بسحب سلاح نشطائها طالما بقي الاحتلال جاثماً على الارض الفلسطينية.

وقالت مصادر اسرائيلية مقربة من وزير الامن الاسرائيلي شاؤول موفاز ان حركة المقاومة الاسلامية «حماس» من الممكن ان تعترف بالدولة العبرية بشكل غير مباشر، وذلك عن طريق انضمامها الى منظمة التحرير الفلسطينية. وتابعت هذه المصادر ان قيادة الحركة داخل فلسطين قامت في الايام الاخيرة باجراء مفاوضات مع قياديين من حركة «فتح» بهدف ضم الحركة الى الحكومة الفلسطينية التي ستشكلها «حماس»، الان ان قيادة «فتح» رفضت عرض «حماس» جملة وتفصيلا، على حد قول المصادر الاسرائيلية.

في سياق متصل، كشفت صحيفة (معاريف) الاسرائيلية النقاب عن تفاصيل المحادثات التي اجراها وزير الامن الاسرائيلي شاؤول موفاز مع صناع القرار في مصر.

وقالت الصحيفة نقلا عن مصادر مطلعة جدا رافقت موفاز في زيارته امس الاول الثلاثاء الى القاهرة ان الرئيس المصري حسني مبارك، ابلغ موفاز خلال اللقاء الذي جمعهما ان «حماس» على استعداد لتنفيذ شرطين من الشروط الثلاثة التي وضعتها اسرائيل وهي «ان حماس على استعداد لوقف كافة اشكال العنف» ضد اهداف اسرائيلية من طرفي ما يسمى بالخط الاخضر، كما انها مستعدة «لاحترام الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية في السابق» مع الدولة العبرية، لكن «حماس»، كما اكد مبارك لموفاز، ليست مستعدة في هذه الفترة للاعتراف باسرائيل.

واضافت (معاريف) ان الرئيس المصري طرح هذه الامور امام الوزيرالاسرائيلي استنادا الى المحادثات التي اجرتها القيادة المصرية في القاهرة الاسبوع الماضي مع قادة «حماس» وفي مقدمتهم خالد مشعل. واضافت الصحيفة ان قادة الحركة رفضوا المطلب المصري بالاعتراف باسرائيل، لان خطوة من هذا القبيل ستفسر على انها «افلاس سياسي» من الدرجة الاولى.

وطلب مبارك من موفاز ان تقوم الحكومة الاسرائيلية بالتفاوض مع «حماس» على اساس البندين المذكورين، لافتا الى ان الاعتراف باسرائيل من قبل «حماس» سيأتي في المستقبل، ولكن موفاز رفض ذلك واصر على ان تعترف حماس بالدولة العبرية اولا.

وقال مصدر اسرائيلي للصحيفة ان التفاؤل المصري في غير مكانه، ورجح ان تبدأ المعركة الجديدة العسكرية مع «حماس» في الفترة القريبة لان المصريين لا يقدرون على لجم «حماس» ومنعها من تنفيذ عمليات ارهابية، على حد تعبيره.

الزهار رئيس كتلة الأغلبية وتوجه لاختيار الدويك رئيسا للمجلس

«حماس» تجري اول تعيينات برلمانية

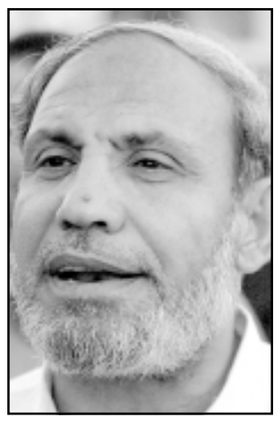

محمود الزهار

عزيز الديك

■ غزة ـ رويترز ـ اف ب: أجرت «حماس» اول تعيينات برلمانية لها امس الاربعاء فيما استعدت اسرائيل لتقرر استراتيجيتها تجاه الفلسطينيين بعد تولي حماس السلطة.

واختير محمود الزهار من غزة، وهو من قادة الحركة المتشددين ليكون رئيس الاغلبية البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني الذي يعقد اول جلساته يوم السبت المقبل.

وهناك توجهات الى اختيار عزيز دويك، من الضفة الغربية ليكون رئيس المجلس التشريعي. وبوصفه رئيسا للبرلمان فمن الممكن ان يصبح دويك الرئيس المؤقت للسلطة الفلسطينية في حال استقالة او غياب الرئيس محمود عباس الذي ينتمي لحركة «فتح».

وزادت هذه التعيينات من التكهنات بان «حماس» ستختار واحدا من قياديها لشغل منصب رئيس الوزراء وبالتحديد اسماعيل هنية، وهو من غزة ويعتبره الفلسطينيون براغماتيا، وقد اقام علاقات طيبة مع الفصائل المنافسة.

ودويك (58عاما) استاذ جغرافيا في جامعة النجاح في نابلس، وانتخب نائبا عن «حماس» عن دائرة الخليل بالضفة الغربية. واشار صلاح البردويل الناطق باسم كتلة «حماس» في المجلس التشريعي الى «توجه كبير داخل «حماس» لاختيار الدويك في الجلسة الاولى السبت رئيسا للمجلس التشريعي للفترة القادمة بحيث يكون رئيس المجلس من الضفة الغربية ونائبه الاول من غزة ونائبه الثاني من الضفة الغربية».

وحول تسمية رئيس وزراء جديد قال البردويل «حتى هذه اللحظة لم يتم تحديد اسم رئيس الوزراء وهناك مشاورات تجري وستبدأ رسميا مع الفصائل السبت القادم».

واوضح «من المتوقع على الاغلب ان يكون رئيس الوزراء من قطاع غزة».

وقال مسؤولون في «حماس» انهم يتوقعون ان تعلن الجماعة عن الشخص الذي وقع الاختيار عليه لشغل المنصب يوم السبت او الاحد بعد ان يجتمع المجلس التشريعي الفلسطيني، وقبل الانتخابات الاسرائيلية المزمع اجراؤها في 28 اذار (مارس).

ومع اقتراب موعد تشكيل الحكومة الفلسطينية استدعت وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبي ليفني مستشاريها لاجراء مشاورات قال احد المسؤولين انها ستركز على «تمويل السلطة الفلسطينية في عهد حماس»، وقال مسؤولون اسرائيليون ان اسرائيل تحاول اقناع الدول المانحة بقطع المعونة عن السلطة الفلسطينية بمجرد ان يؤدي المجلس التشريعي الذي تهيمن عليه «حماس» اليمين الدستورية.

وكشف موقع على الانترنت لحركة «حماس» امس ان مقاتلين من الحركة الفلسطينية تلقوا تمويلا وتدريبا من جماعة «حزب الله» اللبنانية المدعومة من ايران وهي صلة طالما انكرها قادة «حماس».

ورفض متحدث باسم «حماس» في غزة التعليق على المعلومات الواردة على موقع كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري للحركة.

ولم يرد تعليق فوري من «حزب الله» في بيروت. وقال الموقع ان «حماس» تلقت اموالا من «حزب الله» لتشكيل أول خلية لـ«حماس» في الضفة الغربية بعد بدء الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي عام 2000 .

اقرت قانون المواطنة الذي ينهي حلم لم الشمل لعشرات الاف الفلسطينيين من طرفي الخط الاخضر

قاضي المحكمة العليا: من يريد ان يتزوج من جنين عليه السكن في مناطق السلطة

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

تواصل اسرائيل تجيير جميع مؤسساتها السياسية في حملتها لنزع الشرعية عن حركة المقاومة الاسلامية «حماس» ولكنها كدولة تدعي الديمقراطية كشرت عن انيابها العنصرية حتى في المحكمة العليا الاسرائيلية التي يعتبرها الاسرائيليون قدس الاقداس في العدل على طريقة الدولة العبرية.

ولكن حتى هذه المؤسسة بينت انها منحازة للسياسة الاسرائيلية وقطعت الشك باليقين بانها مؤسسة عنصرية، فقد اعلن نائب رئيس المحكمة القاضي ميشال حيشين، ان كل عربي من مناطق الـ48 يريد الزواج من فلسطينية تسكن في المناطق التي احتلتها الدولة العبرية عام 1967 عليه ان ينتقل للعيش في جنين او نابلس او رام الله، مؤكدا ان لم الشمل لا يمكنه ان يطبق في ظل الحرب الطاحنة الدائرة بين اسرائيل والفلسطينيين.

وكتب القاضي الاسرائيلي في قراره ان «لم الشمل لا يمكن ان يطبق في ظل صعود منظمة ارهابية فلسطينية الى السلطة»، أي حركة المقاومة الاسلامية «حماس»، وعليه رفض القاضي الالتماس المركزي الذي قدمه المركز القانوني لفلسطينيي الداخل «عدالة» امس الاربعاء. وبهذا تكون المحكمة العليا قد اقرت نهائيا قانون المواطنة العنصري.

وقانون المواطنة سيئ الصيت، الذي يفرق عشرات الاف العائلات الفلسطينية من طرفي الخط الاخضر، اقرته الهيئة العامة للكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة خلال اسبوعين.

واكدت منظمات حقوق الانسان التي التمست الى العليا الاسرائيلية ضد القانون ان هذا القانون ديمغرافي وليس امنيا ولا يتعاطى مع الاحتياجات الانسانية.

وكانت الحكومة الاسرائيلية صادقت على مشروع قرار لمنع منح تأشيرة مكوث دائم في اسرائيل لزوج او زوجة مواطن اسرائيلي يتواجد في اسرائيل بصورة غير قانونية، وطرده من اسرائيل.

وهذا قرار يطال بالاساس العائلات العربية التي يكون احد الزوجين فيها فلسطينيا من الضفة الغربية وقطاع غزة او من الدول العربية. وقد طرح مشروع القرار وزير الداخلية السابق اوفير بينيس ـ باز من حزب العمال.

وحسب مشروع القرار فان وزير الداخلية لا يمنح تأشيرة او تصريحا للمكوث في اسرائيل لمن دخل الى اسرائيل او مكث فيها بصورة غير قانونية سوى في حال ان ذلك تم من دون نية سيئة او في ظروف لم يكن بامكان طالب الحصول على التأشيرة التحكم به. وهو يجيز لوزير الداخلية عدم منح تأشيرة او تصريح بالمكوث في اسرائيل لمن يشكل خطرا على امن الدولة الاسرائيلية وسلامة الجمهور، وهي صيغة سياسية بامتياز وليست قانونية.

واستنادا الي هذا القرار، يتم طرد من يتواجد في اسرائيل بصورة غير شرعية، وعليه ان يغادر البلاد وبعد ذلك تقديم طلب للحصول على تأشيرة مكوث دائم شرط الا يكون قد تواجد في اسرائيل بصورة غير قانونية لمدة تزيد عن سنة. وهو يمنع وزير الداخلية من منح تأشيرة او تصريح مكوث دائم في اسرائيل حتى لمن يعتمد طلبه على البند 7 من قانون المواطنة، الذي ينص على امكانية الحصول على المواطنة الاسرائيلية بالاعتماد على الزواج من مواطن اسرائيلي. وكما هو واضح، فهذا البند الاخير من القرار يتطرق الى الفلسطينيين الذين يتزوجون من عرب مواطنين في اسرائيل ويحملون الجنسية الاسرائيلية. وكانت مصادر رسمية قدرت ان عدد افراد هذه العائلات يبلغ قرابة 100 الف وان الزوج الذي لا يحمل الجنسية الاسرائيلية فيها مهدد بالطرد من اسرائيل وربما ايضا الاولاد.

الجدير بالذكر انه تم مؤخرا تمديد تعديل قانون المواطنة وهو يمنع لم شمل وتوحد العائلات التي فيها احد الزوجين فلسطيني، ولا يحمل تأشيرة مكوث في اسرائيل. وتواصل السلطات تمديد سريان مفعول هذا التعديل على قانون المواطنة والدخول الي اسرائيل منذ العام 2002.

يشار الى ان التقييدات الصارمة على إجراءات التجنس في إسرائيل، تعتبر الأصعب والأكثر مسا بحقوق الإنسان، منذ قررت الحكومة منع منح مكانا للفلسطينيين في إسرائيل في أيار (مايو) من العام 2002.

فهذه التقييدات تتجاهل ظروف حياة الكثيرين من طالبي التجنس والوضع القانوني في إسرائيل اليوم. فعلى سبيل المثال، لن تمنح مكانة في إسرائيل للفلسطينيين المتزوجين من مواطني وسكان الدولة ولأولادهم في حالة مكثوا في إسرائيل بشكل غير قانوني، كما سيمس الإقتراح بالكثيرين من المواطنين البدو، الذين ولدوا في النقب ولا يملكون حتى اليوم أي مكانة قانونية في إسرائيل.

وحسب مصادر حقوقية فان دولة إسرائيل تفتقر اليوم لسياسة واضحة بالنسبة للهجرة إلي إسرائيل لمن هم ليسوا يهودا. فيتغير التعامل مع طالبي الحصول على الاقامة في إسرائيل بين الفينة والأخرى وفق تعليمات وأنظمة داخلية في وزارة الداخلية لا تنشر. وفي الغالب لا تعتمد هذه التعليمات على معايير محددة وواضحة، وإنما تعتمد على مشاورات داخلية بين موظفي وزارة الداخلية.

وطالبت مؤسسات حقوق الانسان الدولة أولا بوضع سياسة هجرة واضحة وعلنية تتطرق إلى جوانب الهجرة المختلفة وإلى واجبات الدولة تجاه مواطنيها وسكانها وإلى تعهداتها الدولية، حيث بهذه السياسة لن تستند على معايير واضحة وعلنية لمنح مكانة في إسرائيل لمن هم ليسوا يهودا.

اكد ان «فتح» ستتصرف كمعارضة مسؤولة

الرجوب يعتبر ان اعتراف حماس بإسرائيل لا يشكل مخرجاً لها

■ القاهرة ـ يو بي آي: قال اللواء جبريل الرجوب مستشار الامن القومي الفلسطيني امس الأربعاء أن قادة حركة المقاومة الاسلامية «حماس» يخطئون إذا ظنوا أن الاعتراف باسرائيل يشكل مخرجاً من المأزق الذي يواجهونه لتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة.

ودعا الرجوب المستشار «حماس» إلى تبني الوضوح في برنامجها السياسي والاجتماعي، مؤكدا ضرورة اخذ البعد الاقليمي والدولي في الحسبان اذا ما ارادت قيادة الشعب الفلسطيني والحفاظ على مصالحه.

وأكد الرجوب، الذي التقى كبار المسؤولين المصريين خلال مباحثاته في القاهرة، على ان حركة «فتح» لن تعمل على افشال تجربة «حماس» وستحترم خيارات الشعب الفلسطيني الديمقراطية وتتصرف كمعارضة مسؤولة.

وقال الرجوب ليونايتد برس انترناشيونال ان «حماس غير مطلوب منها ان تعترف بإسرائيل كشرط لحوار (فلسطيني ـ فلسطيني)، ويخطىء الاخوة في حماس اذا لهثوا وراء الاعتراف (بإسرائيل) كمخرج سياسي ويجب ان يصروا على تطبيق الاتفاقيات الدولية».

واضاف الرجوب، الذي التقى مع وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط ومدير المخابرات عمر سليمان، «نحن نتطلع لان تقوم حماس بتطوير برنامجها السياسي والاجتماعي باتجاه البعد الاقليمي والدولي للحفاظ على دعم الاسرة الدولية لقضيتنا».

وتابع «ان حماس يجب ان تدرك استحقاقات الشرعية الاقليمية والدولية وتتعامل معها بوضوح وليس بالغموض، فـ«للعم» (اللا ونعم)، لا وجود له في السياسة، ولقد انتهى من السياسة الفلسطينية بعد قبول منظمة التحرير الفلسطينية بفكرة الدولتين وحل الصراع (الفلسطيني ـ الاسرائيلي) بموجب الشرعية الدولية».

وتبدو تصريحات الرجوب متفقة مع تغيير مصري في سياسة التعامل مع «حماس»، حيث اعلن الرئيس المصري حسني مبارك الثلاثاء ان مصر لن تطلب من الحركة الاعتراف باسرائيل لانها تعلم انها سترفض.

واضاف مبارك في مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي أن القاهرة لمست خلال محادثات جرت الاسبوع الماضي مع وفد من «حماس» برئاسة مدير مكتبها السياسي خالد مشعل بعض المرونة في موقف الحركة وانها لا تستبعد ان تتوصل الحركة واسرائيل الى اتفاق سلام في نهاية الامر.

الا ان وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز الذي التقى مبارك امس، قال ان مبارك طلب من «حماس» قبول الشروط الاسرائيلية، مشيرا الى ان الحركة ستوافق في نهاية الامر.

وكان رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان أعلن بداية الشهر الحالي أن على «حماس» الاعتراف باسرائيل ونبذ العنف واحترام اتفاقيات السلام الموقعة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل كشروط لتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة بعد الفوز التاريخي الذي حققته في الانتخابات.

واعرب الرجوب عن امله في ان تقبل حماس «بقرارات منظمة التحرير والاتفاقيات المرتبطة بحل الصراع» مع اسرائيل.

وقال الرجوب «حماس يجب ان تطمئن الفضاء الاقليمي بان حكومة برئاستها ستكون عامل ايجابيا في تحقيق الاستقرار الاقليمي والسلام في العالم».

وكان مشعل قد اكد خلال مباحثاته بالقاهرة الاسبوع الماضي ان «حماس» ملتزمة بخيار المقاومة ولن تعترف باسرائيل.

الا ان مشعل قال بان الحركة ستعمل ضمن الاطر القانونية التي تحكم السلطة الفلسطينية، وهو ما يعني ضمنا الاعتراف بحدود 1967 كما الح الى امكانية عقد هدنة طويلة الامد مع اسرائيل. وقال الرجوب ان «قرار حركة فتح بالمشاركة في الحكومة الجديدة مرتبط بالبرنامج الاجتماعي والسياسي الحمساوي» واضاف ان على حماس «مراجعة موقفها إزاء قبولام بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير وقبولها بكل القوانين المعمول بها في المجتمع الفلسطيني التي تتضمن حرية حياة الافراد بكرامة مضمونة بقوة القانون».

وشدد على «ان حركة فتح لن تقوم بإفشال تجربة حماس وسوف تكون فتح معارضة مسؤولة ملتزمة بقرارات الديمقراطية والانتخابات والوحدة الوطنية».

وقال «لن نكون عنصر افشال للتجربة الديمقراطية التي صنعناها»، واستنكر التهديدات الاسرائيلية والاوروبية والامريكية لقطع المساعدات عن حماس في حالة قيامها بتشكيل الحكومة.

اطلاق سراح النائب أحمد الحاج علي

«حماس» ستطلق حملة سياسية واعلامية لاجبار اسرائيل على اطلاق سراح كافة الاسرى

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

اكدت حركة المقاومة الاسلامية «حماس» امس انها بصدد إطلاق حملة سياسية واعلامية في كافة المحافل الدولية والعربية للضغط على اسرائيل للإفراج عن كافة أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين الذين تواصل سلطات الاحتلال اعتقالهم.

وقال سامي أبو زهري الناطق الإعلامي باسم «حماس» إن اتصالات دبلوماسية رفيعة المستوى ستبدأ فور عقد الجلسة الأولى للمجلس التشريعي السبت المقبل من أجل ممارسة الضغط باتجاه الإفراج عن النواب الأسرى من القوى السياسية المختلفة.

واشار ابوزهري الى ان الحملة السياسية والإعلامية ستعكس مدى اهتمام حماس بقضية الأسرى، معتبراً أن من وقع عليه اختيار الشعب ليمثله ويتبنى قضاياه «يجب أن يتم إفساح المجال له ليكون خارج أسوار السجن وليس داخله».

وأكد ابو زهري أن مجمل الأسرى الذين فازوا بمقاعد في المجلس التشريعي الجديد وعددهم 14، عشرة منهم ينتمون إلى «حماس» واعتقلوا على خلفية ترشحهم للانتخابات.

وشدد الناطق الإعلامي «لحماس» على أن ملف الأسرى النواب هو جزء من ملف الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.

وحول طبيعة رد الحركة على رفض إسرائيل الإفراج عن الاسرى، قال ابوزهري «سنحاول بذل كل جهد مستطاع وتفعيل هذه القضية حتى يتحقق الإفراج عنهم عن طريق الإفراج عن كافة الأسرى بدون تمييز».

وعلى نفس الصعيد، أعلنت مصادر فلسطينية وإسرائيلية متطابقة امس أن السلطات الاسرائيلية أفرجت عن أحمد الحاج علي (66 عاما) وهو عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد منتخب عن حركة «حماس» في دائرة نابلس بالضفة الغربية.

واعتقل الحاج علي في أيلول (ديسمبر) الماضي، وحكمت محكمة إسرائيلية عليه بالاعتقال الاداري أربعة أشهر، وكان من المفترض خروجه في 24 كانون الثاني (يناير) الماضي لكن تم تمديد اعتقاله أربعة أشهر أخرى.

وجاء الافراج عن الحاج علي من سجن النقب الصحراوي بعد استجابة محكمة الاستئناف العسكرية الاسرائيلية لطلب محامي المعتقل بإطلاق سراحه لحضور جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني.

احمد الحاج علي يعانق احفاده عقب خروجه من السجن الاسرائيلي امس (ا ف ب)

مطالبة النائب العام بالكشف عن أسماء المتهمين بالفساد لوقف الشائعات

السلطة تطلب من عدة دول تسليمها فلسطينيين متهمين بالفساد

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

فيما يطالب بعض المسؤولين الفلسطينيين وخاصة نوابا في المجلس التشريعي المنتهية ولايته النائب العام بالكشف عن الاسماء المتهمة بالفساد لوقف الشائعات في الشارع الفلسطيني الذي بات ينظر لكل مسؤول كفاسد، اعلن رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية في الضفة الغربية العميد توفيق الطيراوي امس ان السلطة الفلسطينية طلبت من بعض الدول تسليمها فلسطينيين متهمين بالفساد.

ونقل عن الطيراوي قوله إن السلطة الفلسطينية طلبت من دول عديدة، لم يسمها تسليم فلسطينيين متهمين بالفساد.

وقال الطيراوي في حديث بثته قناة تلفزيون «فلسطين» الفضائية إن عملية التسليم تحتاج الى بعض الوقت ولاجراءات خاصة، مضيفا أن السلطة الفلسطينية تنسق مع هذه الدول وترتبط معها باتفاقات أمنية.

واضاف الطيراوي ان جهازه طلب من دول يوجد فيها متهمون بالفساد بتسليم هؤلاء، وأنه ينتظر تسليمهم.

ونفى الطيراوي أن تكون الاسماء التي يتم تداولها على بعض مواقع الانترنت الاخبارية لها علاقة بالفساد، مشيرا الى ان المتهمين بالفساد لا يزالون قيد التحقيق وأن عددا منهم موجود في دول بالخارج.

وأشار الطيراوي انه بعد تسلم المتهمين بالفساد سيتم التحقيق معهم، والحجز عن أموالهم وتقديمهم إلى محاكم علنية، مؤكدا أن السلطة الفلسطينية لن تخف شيئا عن الجمهور الفلسطيني.

واكد الطيراوي ان المتهمين بالفساد الذين سبق وتم اعتقالهم، ما زالوا قيد التحقيق ولم يفرج إلا عن أشخاص لا توجد دلائل على تورطهم، وحظر عليهم السفر.

وقلل الطيراوي من الضجة الإعلامية التي أثارها المؤتمر الصحافي الذي عقده النائب العام الفلسطيني احمد المغني في وقت سابق وكشف فيه عن ملفات فساد، قائلا بان هناك جهات تحاول تضخيم مسألة الفساد بهدف «تعهير السلطة الوطنية الفلسطينية وتنظيمات فلسطينية معينة».

هذا ونفى الطيراوي أن تكون شخصيات في السلطة باعت أراضي لإسرائيليين، كما جاء على لسان النائب المغني، قائلا بأنه راجع النائب العام الذي نفى ذلك نفيا قاطعا، كاشفا عن أن السلطة أعادت شراء أراض من إسرائيليين كانوا اشتروها في الضفة الغربية، الا انه رفض الحديث بتوسع عن الموضوع.

وكان النائب العام في السلطة الفلسطينية أحمد المغني قد أعلن في وقت سابق في غزة فتح 50 ملفا بالفساد مشيرا إلى أن السلطة ستضرب بيد من حديد ضد كل أولئك المتورطين في الفساد.

وجاءت تصريحات الطيراوي في وقت طالب فيه بعض المسؤولين الفلسطينيين النائب العام بالاعلان عن اسماء الفاسدين لوقف الشائعات حول ذلك الملف في الشارع الفلسطيني.

وقال عضو المجلس التشريعي السابق قدورة فارس «التقاليد الديمقراطية تسمح للنائب العام بتناول الأسماء الحقيقية المتورطة في قضايا الفساد وليثبت القضاء براءة غير المتورطين وتثبيت التهمة على المتورطين».

ويتلاقف المواطنون في الشارع الفلسطيني يومياً أسماء نواب ومسؤولين، يقال إنهم متورطون في القضايا التي أعلنها النائب العام، حتى ان مراقبين اعتبروا النائب العام هو المسؤول الأول عن وأد هذه الشائعات طالما أنه لم يعلن رسمياً عن أسماء المتورطين، خاصة أن هناك متهمين الآن.

وكان رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح قال: إن القضايا التي أعلنها النائب العام كان المجلس التشريعي هو أول من أثارها وأحالها إليه.

وأضاف «لكن للأسف تخرج بعض الأقاويل التي تسيء للنواب، ووصلت أسماء إلى صفحات الإنترنت».

وبحسب فتوح فإن إثارة عدة أسماء تحت عنوان «التورط في الفساد» تهدف بالأساس إلى إظهار أن الكل مشبوه وبالتالي يضيع الفاسد الحقيقي بين هذه الأسماء.

وكان فتوح في جلسة المجلس التشريعي الاخيرة يتحدث عن نواب المجلس التشريعي بشكل ظهر فيه كأن المجلس بجميع أعضائه تحت دائرة الاتهام، الا انه قال «لا أريد أن أظهر كأني أدافع عن المجلس، لكن ما أود قوله إن المجلس التشريعي هو أول من فتح ملفات الفساد ولا يجوز التشهير بعدد من النواب وزجهم في هذه القضايا، خاصة أن الأسماء التي نشرت بشكل مدسوس ليس لها علاقة بالقضايا المثارة».

وحمل النائب عباس زكي على فتوح كونه تحدث بهذه الطريقة، إلا أنه عاد وقال «لكن باعتقادي أن الجمهور يجب أن يفهم الحقيقة».

وتمنى زكي على المجلس التشريعي المقبل أن «يهتم بوأد الشائعات، وأن يهتم بالحقائق على الأرض وبما عمله المجلس طوال السنوات الماضية».

ومن جهته، النائب نبيل عمرو، الذي وصف جلسة «التشريعي» الاخيرة، بـ«التأبينية»، طالب المجلس التشريعي المقبل بالعمل على وأد الشائعات حول الفساد «كي لا نشعر بأننا نعيش في بحر من الفاسدين».

«سرايا القدس» تعلن بدء عملية «الزلزلة» رداً على عملية «الرعد» الإسرائيلية

غزة ـ «القدس العربي»

ـ اشرف سحويل:

تمكنت «سرايا القدس» الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي مساء امس من إطلاق صاروخين محلي الصنع من نوع قدس 2 متوسطي المدى مستهدفة المنطقة الصناعية ومحطة توليد الكهرباء باتجاه البلدات المحتلة عام 48 على الرغم من التحليق المكثف لطائرات الاستطلاع وطائرات اف 16 الاسرائيلية حسبما اعترفت قوات الاحتلال التي اقرت بوصول بعض الصواريخ الى مناطق إستراتيجية.

واعلنت «سرايا القدس» في بيان لها امس عن بدء عملية «الزلزلة» والتي تتضمن إطلاق مائة صاروخ رداً على عمليات «الرعد» الاسرائيلية التي اغتالت بها قادة من «سرايا القدس» والمقاومة الفلسطينية

وأكدت «السرايا» عودة مجاهديها بعد عملية القصف إلى قواعدهم بسلام رغم القصف المكثف للمدفعية الإسرائيلية والتحليق المتواصل لطائرات الاستطلاع.

وقد اعلنت الاذاعة الاسرائيلية ان انفجارين زلزلا المناطق المستهدفة، واعتبرت «سرايا القدس» ان ردها طبيعي في ظل عملية استهداف العدو لمجاهديها وفي ظل جرائم الاحتلال المتواصلة وسياسة الاعتقال الجماعي وهدم البيوت والاغتيالات المنظمة.

وأكدت السرايا في بيانها أن مدينة المجدل ستصبح مدينة أشباح اذا ظلت محتلة، في تهديد للمستوطنين ورد على الاحتجاجات الاسرائيلية ومحاولات منع اطلاق الصواريخ.

وقالت السرايا «ان الخبر ما ترونه لا تسمعونه وعليكم الرحيل والا فلن ينالكم إلا الموت والدمار».

من جهة ثانية، واصلت الدبابات الإسرائيلية المتمركزة على الخط الفاصل بين قطاع غزة والاراضي المحتلة عام 48 اطلاق العشرات من قذائفها المدفعية في شكل مستمر باتجاه شمال قطاع غزة وشرق حي الشجاعية وحي الزيتون، ولا زالت تسمع الانفجارات المتتالية في كافة أنحاء محافظة غزة مستهدفة تدمير البنية التحتية وخاصة أن مئات القذائف تسقط على الأراضي الزراعية، والتي أدت بدورها الى حرمان المواطنين من الوصول إلى اراضيهم، وخلق حالة من الرعب لدى المواطنين الامنين في قطاع غزة، بموازاة ما تشهده الاراضي المحتلة عام 48 وتحديدا بلدة سديروت التى اصبحت وفقاً للمصادر الصهيونية تئن تحت ضربات المقاومة وصواريخها مما أدى إلى حالة من الاحتجاج أدى إلى تلقي الحكومة الاسرائيلية المزيد من الشكاوى، حيث يطالب سكان سديروت الحكومة الرد على الصواريخ واستهداف محولات الكهرباء في قطاع غزة.

كما شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية مساء أمس عدة غارات وهمية في سماء قطاع غزة وخان يونس. وذكرت مصادر أمنية أنه سُمعت أصوات عدة انفجارات قوية دوت في أرجاء المدينتين نتيجة لتجدد الغارات الوهمية. وكانت عدة مؤسسات مختصة قد حذرت في السابق من آثار هذه الغارات على المرضى المزمنين والأطفال الأمر الذي يتطلب تدخل المجتمع الدولي لوضع حد لذلك إضافة إلى الاضرار التي يسببها اختراق الطائرات الحربية لحاجز الصوت، سواء كانت صحية ام مادية مثل تكسر النوافذ وواجهات المحلات التجارية.

استشهاد فتى مختل عقليا برصاص جيش الاحتلال الاسرائيلي

■ جنين ـ رويترز: قال سكان من قرية قباطية بالضفة الغربية ان جنودا اسرائيليين قتلوا شابا فلسطينيا وصفوه بأنه مختل عقليا.

وقال الشهود ان الشاب اقترب من الجنود الاسرائيليين أثناء غارة بالضفة وهو يحمل لعبة على شكل سلاح ناري ويصيح بأن عليهم أن يرحلوا. وذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان الجنود رصدوا مسلحا وأطلقوا النار عليه بعد أن تجمع حشد من الفلسطينيين حول مبنى كانوا قد دخلوه في قرية قباطية القريبة من مدينة جنين ثم بدأ في رشقهم بالحجارة.

وقال السكان ان الشاب مجاهد صمادي)20 عاما(صاح في الجنود «ارحلوا عن القرية». وذكرت المصادر العسكرية ان الجنود كانوا يفتشون عن نشطاء.

ووصف عصام نزال رئيس بلدية قباطية الشاب الفلسطيني بأنه مختل عقليا. وقال انه كان يحمل سلاحا بلاستيكيا وتوجه نحو الجنود طالبا منهم أن يرحلوا عن المكان فأطلقوا عليه النار.